

Distr.: General
16 March 2005
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام بشأن التطورات في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بأحكام الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩)، الذي طلب إلى فيه المجلس أن أطلعته بانتظام على التطورات في غينيا - بيساو وعلى أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد، وأن أقدم إليه تقريراً بهذا الصدد. وطلب إلى المجلس لاحقاً، في الفقرة ١١ من قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أن أقدم تقريراً تحريراً كل ثلاثة أشهر.

٢ - ويركز هذا التقرير على التطورات التي حدثت منذ آخر تقرير لي (S/2004/969)، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ويتضمن توصياتي المقدمة استجابة إلى طلب المجلس الوارد في الفقرة ١٠ من القرار ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، بأن أجري استعراضاً للمكتب، بغية تكييف قدراته لتلبية احتياجات ولايته المنقحة.

ثانياً - الحالة السياسية

٣ - عمّ السلام البلد خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، بالرغم من أن الحالة السياسية ما زالت صعبة ومعقدة. وقد انشغلت الحكومة بالتجهيزات المتعلقة بالانتخابات الرئاسية، التي ينتظر إجراؤها بحلول ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥، وفقاً لأحكام الميثاق الانتقالي السياسي. وحصلت الحكومة أيضاً على ما تحتاجه من توافق في الآراء في البرلمان، من أجل إقرار ميزانية الدولة لسنة ٢٠٠٥. وعادت إلى الدخول ثانية في حوار مع شركاء التنمية، وواصلت جهودها الرامية إلى إعادة بسط سيادة القانون وتحسين الإدارة المالية. وقد تمكنت الحكومة، قبل وقت كافٍ من احتفالات نهاية السنة، من دفع المرتبات حتى كانون الأول/

ديسمبر ٢٠٠٤، برغم استمرار الحالة المالية المتعسرة التي تواجهها، مما أدى إلى تفادي إمكانية حدوث قلاقل اجتماعية.

٤ - ويعتبر إجراء الانتخابات الرئاسية داخل الإطار الزمني المحدد في الميثاق الانتقالي السياسي، مقياساً مرجعياً للعودة إلى الحالة الدستورية الطبيعية الكاملة. لكن يرجح أن يكون لبطء التجهيزات الانتخابية ومطالبة معظم الأحزاب السياسية بوجود سجل جديد تماماً للناخبين، تأثيرهما المشترك على موعد الانتخابات. وقدمت إلى شركاء غينيا - بيساو الدوليين، في ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ميزانية موحدة لعمليات التسجيل والعملية الانتخابية، يبلغ مجموعها ٤,٩ مليون يورو. واستجابت البرتغال بالتبرع بمواد انتخابية مختلفة، بينما أعرب الاتحاد الأوروبي أيضاً عن اعتزامه التبرع بمبلغ ١,٢ مليون يورو.

٥ - ونظراً إلى طعن حوالي ٢٠ حزباً سياسياً في دقة سجل الناخبين لسنة ٢٠٠٤، ومطالبتهم بإجراء تسجيل جديد للناخبين، اتفقت الحكومة ولجنة الانتخابات الوطنية والأحزاب السياسية على إجراء تنقيح متعمق للسجل الانتخابي، بما في ذلك إصدار بطاقات تصويت جديدة. وساعد الاتفاق بشأن هذا التدبير البالغ الأهمية، على التوصل في وقت لاحق إلى توافق في الآراء بشأن موعد الانتخابات، التي يتوقع إجراؤها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، مما يعني أنه لن يحدث التزام دقيق بالجدول الزمني المحدد في الميثاق الانتقالي السياسي. وقد اعتبر تمرد ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الذي نتجت عنه عمليات تأخير ملموسة في الأعمال التحضيرية، وانعدام الموارد المالية، السببين الرئيسيين لهذا التأخير، وهو ما يمكن قبوله بوصفه مبرراً معقولاً.

٦ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بدأت الجمعية الشعبية الوطنية دورتها الجديدة. ويشمل جدول أعمال الدورة، التي ستستمر حتى ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، مناقشة مشروع قانون يتعلق بالعفو عن جميع المشاركين في الأعمال العسكرية المختلفة، خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فضلاً عن التعديلات التي ستدخل على قانوني التسجيل الانتخابي ولجنة الانتخابات الوطنية. وخاطب ممثلي غينيا - بيساو، جواو برناردو هنوانا، دورة الجمعية، في ١ آذار/مارس ٢٠٠٥، فقدم إلى أعضائها إحاطة حول الأهمية السياسية والنتائج العملية لقرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، لا سيما فيما يتعلق بضرورة احترام مبادئ العدالة والاستمرار في مكافحة الإفلات من العقاب.

٧ - وتمشيا مع طلب مجلس الأمن الوارد في قراره ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، أجريت استعراضاً لمكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، بغية تكييف قدراته لتلبية احتياجات ولايته المنقحة. ولتحقيق ذلك الغرض، قامت بعثة الأمم المتحدة للاستعراض

المتعدد الجوانب، بزيارة غينيا - بيساو، في الفترة من ١٢ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وتمثلت الأهداف العامة للبعثة في تقييم جوانب ولاية المكتب، التي من شأنها أن: تعزز الحوار السياسي؛ وتكفل إجراء انتخابات ذات مصداقية في وقت لاحق من عام ٢٠٠٥؛ وتعزز احترام سيادة القانون، وتشجع على إقامة العدالة الانتقالية؛ وتعزز إقامة العدل بشكل عام؛ وتقيم آليات محلية لحل الصراع؛ وتروج لإصلاح القطاع الأمني؛ وتطلق برامج لإزالة الأسلحة الصغيرة؛ وتحشد الدعم الدولي لغينيا - بيساو. وقد قدمت لي الاستنتاجات التي توصلت إليها بعثة الاستعراض، مساعدة كبيرة في وضع التوصيات الواردة في هذا التقرير.

ثالثاً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٨ - طرأ تحسن طفيف على الحالة الاقتصادية في غينيا - بيساو، في عام ٢٠٠٤، وزاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فبلغ ٤,٣ في المائة، ويعود الفضل في ذلك إلى نجاح محصول جوز الكاشيو، على وجه الخصوص. وبالرغم من ذلك تظل الحكومة عاجزة عن سداد أي من متأخرات الخدمة المدنية المتراكمة منذ عام ٢٠٠٣، أو الدين المحلي، أو مرتبات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٩ - غير أنه أنجز تقدم تجاه تحقيق رقابة أفضل على كشوف مرتبات الإدارة العامة. وتشير النتائج الأولية لإحصاء الخدمة المدنية إلى حدوث انخفاض في عدد موظفي القطاع العام بنسبة ٨,٣ في المائة. وهناك تحريات جارية في مزاعم الفساد، حيث أبلغ المفتشون البرلمان لمكافحة الفساد، مكتب المدعي العام، في ١٦ شباط/فبراير، عن ثلاث حالات لاختلاس أموال من الدولة يبلغ مجموعها ٤٢٠ ٠٠٠ دولار.

١٠ - وتواصل التقدم الذي أحرزته الحكومة تجاه إعادة استقطاب الدعم من شركائها الإغنائيين. وزار نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة أفريقيا، غوبند نانكاني، غينيا - بيساو، في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وزار المدير الإداري للبنك، شينغ مان زانغ، البلد في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وينظر البنك في مجموعة أشياء تتعلق باستراتيجية دعم مؤقتة، من أجل تقديمها إلى مجلس إدارته فيما يتعلق بمقترح تقديم ائتمان قدره ٤٠ مليون دولار. وسيوجه هذا الائتمان، حال الموافقة عليه، إلى مشاريع الطاقة، والاتصالات الحضرية، ومشاريع التنمية المجتمعية في مجالات الزراعة والصحة والتعليم، والدعم المباشر للميزانية.

١١ - وزارت بعثة من صندوق النقد الدولي البلد، في الجزء الأول من آذار/مارس، للتفاوض مع السلطات الوطنية بشأن برنامج يرصده الموظفون. وهذا البرنامج قابل للتحويل

إلى برنامج للمساعدة الطارئة بعد انتهاء الصراع، استناداً إلى نتائج مؤتمر المائدة المستديرة الذي سيعقده المانحون في وقت لاحق من هذا العام.

١٢ - وقد أُنِحت موافقة البرلمان بالإجماع، في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، على ميزانية الدولة لسنة ٢٠٠٥، عقد مؤتمر المانحين المصغر الذي استضافته حكومة البرتغال في لشبونة يوم ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وقام المانحون، في الاجتماع الذي اشتركت في التحضير له حكومتا البرتغال وغينيا - بيساو، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتقييم الأداء الحكومي في مجال الاقتصاد الكلي على أنه مقبول بشكل عام. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا المؤتمر في التحضير لمؤتمر المائدة المستديرة بكامل هيئته، المقرر عقده في الربع الأخير من عام ٢٠٠٥، وحشد الموارد لسد الفجوة البالغ قدرها ٤٠ مليون دولار، في ميزانية الدولة لسنة ٢٠٠٥. وتعهدت البرتغال بالتبرغ بمبلغ مليون يورو لتحقيق ذلك الغرض. وتوجه تبرعات البرتغال والتعهدات الأخرى، بما في ذلك تعهدات الاتحاد الأوروبي، من خلال قنوات صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، الذي يديره البرنامج الإنمائي.

١٣ - وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، جرى التوقيع على الإضافة الملحققة بوثيقة الاستراتيجية وبرنامج المؤشرات الوطنية، بين المفوضية الأوروبية وغينيا - بيساو، مما سمح بإعادة تخصيص منحة الاتحاد الأوروبي البالغ قدرها ٩,٥ مليون يورو، التي جرت الموافقة عليها في وقت سابق، من أجل دعم الميزانية والإصلاح الإداري وإعادة تأهيل الهياكل الاجتماعية الأساسية.

١٤ - وما زال البلد يعالج آثار غزو الجراد، الذي بدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وأثر على المحاصيل، بما في ذلك محصول جوز الكاشيو النقدي الهام. وقد قدمت استجابة طارئة مبكرة، بمساعدة البرتغال والجمهورية العربية الليبية والسنغال، وبدعم تقني من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وستستمر الجهود الرامية إلى حماية محصول جوز الكاشيو لسنة ٢٠٠٥ من غزو الجراد. وتمثل صياغة خطة عمل متوسطة الأجل إحدى الأولويات الرئيسية في ذلك الصدد، بما في ذلك برنامج لبناء قدرات المؤسسات الوطنية ذات الصلة ودعم هياكل إدارة الكوارث الطبيعية، التي سيتطلب تنفيذها دعماً مستمراً من جانب المجتمع الدولي.

١٥ - وتتواصل معاناة قطاعي الصحة والتعليم من جراء قصور الهياكل الأساسية ونقص الموارد المالية والبشرية. غير أن السنة الدراسية تسير بشكل طبيعي، مع حدوث زيادة في مرتبات المدرسين، وارتفاع في معدلات الالتحاق على المدارس.

رابعاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٦ - نفذ رئيس هيئة الأركان، الجنرال تاغمي نا وايي، سلسلة من اجتماعات التوعية في جميع المناطق والفكنات، من أجل الترويج للمصالحة بين الفصائل العسكرية المختلفة. ومع أن القادة العسكريين الذي أقيلا من مناصبهم، عقب تمرد ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، لم يعودوا بعد لمزاولة أعمالهم، فإنهم قد بقوا في مواقع إقامتهم دون فرض قيود على تحركاتهم.

١٧ - وقام الجنرال تاغمي بزيارة إلى نظيره في غينيا - كوناكري والسنغال، في شباط/فبراير، لمناقشة المسائل الأمنية الثنائية وطرائق التعاون بين القوات المسلحة في بلدانهم. وقدم كل من البلدين المجاورين مساعدة عسكرية غير فتاكة للقوات المسلحة لغينيا - بيساو.

١٨ - وواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو تشجيع القادة العسكريين على الشروع في إصلاح القوات المسلحة. وفي هذا الصدد، أعرب الجنرال تاغمي، في عدة مناسبات، عن التزامه بعملية الإصلاح. وأنشئت ثلاث لجان داخل هيئة الأركان كي تفحص قانون الدفاع واللوائح العسكرية؛ وتقاعد أفراد القوات المسلحة؛ والانتشار المادي للقوات. وبدأت هذه اللجان العمل في الأسبوع الأخير من شباط/فبراير، في تعاون وثيق مع وزارة الدفاع. وتعمل القوات المسلحة مع أمانة الدولة للإدارة العامة من أجل تسجيل جميع الأفراد العسكريين، بهدف الحصول على أرقام دقيقة لمن يزاولون الخدمة منهم. ويعمل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على وضع اللمسات الأخيرة للتحضيرات المتعلقة بإنشاء فريق تقني صغير، معني بدعم جهود الحكومة والقوات المسلحة من أجل وضع خطة لإصلاح القطاع العسكري وتنفيذها.

١٩ - وقد تعهدت البرازيل في مؤتمر المانحين المصغر، المنعقد في لشبونة في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، بتقديم تبرع ابتدائي قدره ٥٠٠.٠٠٠ دولار من أجل إصلاح القطاع الأمني، ووفقاً لما طلبه قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، يقف البرنامج الإنمائي على أهبة الاستعداد لتوجيه هذه الأموال وأية أموال مستقبلية من خلال قنواته القائمة في الصندوق الاستئماني المواضيعي لمنع الأزمات والانتعاش، وعلى وجه التحديد الخدمات المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وتحقيق العدالة في مرحلة الانتقال. وستكون هذه الترتيبات شبيهة بترتيبات صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، الذي يوفر طريقة لتقديم التمويل إلى الحكومة من خلال البرنامج الإنمائي، من أجل إدارة وتمويل ميزانيتها لحالات الطوارئ. وفي الوقت نفسه، أعربت هولندا عن رغبتها في تقديم الدعم لفريق تقني يشارك في عمليات صياغة الخطط

والمناهجيات، ووضع البرامج في القطاع الأمني، مع التشديد على أهمية إشراك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في عملية الاستعراض العامة.

٢٠ - وبطلب من حكومة غينيا - بيساو، أرسلت بعثة لتقصي الحقائق وإعداد المشاريع إلى غينيا - بيساو، في الفترة من ٧ إلى ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥، كي تدرس التحدي الذي يمثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وحددت البعثة، التي عملت في تعاون وثيق مع الحكومة، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والفريق القطري وهيئات المجتمع المدني ذات الصلة، الاحتياجات التشغيلية والمفاهيمية لبناء القدرات، من أجل تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه على الصعيد الوطني. ويتوقع أن تحظى مقترحات المشروع، التي أُعدت بمساعدة البعثة، بدعم من مجموعة الدول الراغبة في جمع وتدمير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومن المانحين الثنائيين.

٢١ - وفي غضون ذلك، واصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم في المجال الإداري، ومجال الإدارة المالية لبرنامج التسريح وإعادة التوطين وإعادة الإدماج، الذي وصل مرحلته النهائية. وحتى تاريخه، جرت بالفعل إعادة إدماج ٤٠٦ ٢ أفراد، من بين المستفيدين البالغ عددهم ١٨٢ ٧ فردا، ويتوقع أن يعاد إدماج ٢٠٣١ ٢ فردا بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبما أن البرنامج لن يتمكن من إكمال جميع أنشطة إعادة الإدماج، فقد تقدم بطلب لتمديد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥.

٢٢ - ويتواصل إحراز التقدم تجاه القضاء على المخاطر المتصلة بالألغام، تحت إشراف السلطة الوطنية لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، التي تتلقى الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحتى شباط/فبراير ٢٠٠٥، أزيلت المنظمتان غير الحكوميتان الوطنيتان، هيوم إيد وبوتكام، العاملتان في مجال إزالة الألغام، ٥٤٥ ٢ لغما مضادا للأفراد، و ٦٤ لغما مضادا للدبابات، و ٤٣٩ ٤٠ قطعة من الذخائر التي لم تنفجر، بجانب تطهير ٧٨٩ ٠٧٥ مترا مربعا. وتعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم ٦٠٠ ٠٠٠ يورو، دعما لمنظمة هيوم إيد. ويتوقع أن تركز أنشطة إزالة الألغام في عام ٢٠٠٥ على العاصمة بيساو.

خامسا - جوانب حقوق الإنسان

٢٣ - ويجب النظر إلى الحالة الراهنة لحقوق الإنسان، في غينيا - بيساو، حيث لا يتمتع السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، في ضوء حالة البلد الاقتصادية المتردية.

ويعد إعمال الحقوق المدنية والسياسية الكاملة، متعذرا أيضا بسبب عدم توافر الموارد الكافية لإقامة العدل وتعطل نظام المؤسسات التأديبية عن العمل.

٢٤ - ولكي يشجع على احترام حقوق الإنسان، يواصل مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو اتصالاته مع مؤسسات الدولة المعنية بهذه المسألة، ويسعى إلى ضمان الحصول على المساعدة من أجل تعزيز الهياكل الأساسية وتوفير معدات التدريب. ويعمل المكتب حاليا أيضا مع وزارة الدفاع والقيادة العسكرية العليا والمجتمع المدني، على تنظيم دورة (لتدريب المدربين) على الترويج لحقوق الإنسان ومنع الصراع واحترام النظام الدستوري. ويعمل المكتب أيضا على تشجيع السكان على التصويت وذلك بالاشتراك مع فئات المجتمع المدني المختلفة، وعلى وجه الخصوص مجموعات المرأة، ورابطة غينيا - بيساو لحقوق الإنسان، التي ظلت تبث برامج على محطة الإذاعة المحلية مرتين في الأسبوع، بغية توفير المعلومات للسكان فيما يتعلق بحقوق الإنسان الخاصة بهم، وتنفيذ برامج التوعية السابقة للانتخابات. وعلاوة على ذلك، عقد المعهد المعني بالأمم والطفل، الذي أسسته الحكومة في عام ٢٠٠١، مؤتمرا وطنيا من أجل تقديم شرح تفصيلي لبنود معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضرورة التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالاتفاقية.

سادسا - الملاحظات والتوصيات

٢٥ - لا تزال غينيا - بيساو تواجه تحديات حسام. فلا تزال الدولة تتعثر ولا يمكنها أن تعالج بصورة فعالة الاحتياجات الأساسية للسكان؛ ولا يزال يتعين إنجاز الإصلاح العسكري؛ كما لا يزال يتعين إيجاد رؤية مشتركة فيما بين أصحاب المصلحة الوطنية بشأن كيفية تعزيز السلام والعدالة والمصالحة؛ ولا تزال مصادر الصراع القديمة قائمة. ومع ذلك، فبالرغم من هذه التحديات، فقد تحسن البلد بصورة ملحوظة منذ تقريره الأخير.

٢٦ - وسوف تضع الانتخابات الرئاسية المقبلة خاتمة رسمية لفترة الانتقال التي بدأها الميثاق الانتقالي السياسي، والتي تؤذن بالاستعادة الكاملة للنظام الدستوري في البلد. وفي هذا السياق، يتعين أن تصبح الانتخابات احتفالا بحرية الاختيار في إطار النظام الديمقراطي المستعاد، وإظهارا للنضج السياسي للسياسيين والناخبين في غينيا بيساو. على أنه إذا جرت الاستعدادات للانتخابات وأديرت بصورة سيئة، فقد تغدو مصدرا إضافيا للتوتر ولمزيد من عدم الاستقرار.

٢٧ - ولذا أحث أصحاب المصلحة الوطنية على السعي لإيجاد بيئة تفضي إلى انتخابات سلمية وشفافة وحرّة ونزيهة. وتتمثل البداية الطيبة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن موعد الانتخابات.

٢٨ - ومن جانبهما سوف يقوم مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، بمواصلة تقديم الدعم في مجال تنظيم الانتخابات، مع تركيز الجهود على المساعدة على تخفيف التوترات داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها، وتشجيع إقرار مدونة سلوك من جانب جميع الأطراف السياسية خلال الفترة الانتخابية، بغية المساهمة في تهيئة مناخ سياسي ملائم لإجراء اقتراع سلمي ونزيه وشفاف.

٢٩ - ويشير الاقتراح بأن يمنح البرلمان عفوا عاما لجميع الضالعين في الأعمال العسكرية منذ عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠٠٤، المخاوف لدى شرائح كبيرة من سكان غينيا - بيساو. بما في ذلك منظمات المجتمع المدني في البلد. وقد أبلغ ممثلي في غينيا - بيساو السلطات بضرورة معالجة هذا الموضوع بغية فهم الآثار الأعم لذلك التدبير على السلام والأمن والعدالة وسيادة القانون.

٣٠ - وفي ضوء العمل الذي لا يزال يتعين القيام به من أجل وضع عملية بناء السلام في غينيا - بيساو على درب تطوعي مطرد ومع مراعاة النتائج التي توصلت إليها بعثة الاستعراض، أوصي بأن يركز مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، في إطار ولايته المنقحة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٨٠ (٢٠٠٤)، على الأنشطة التالية:

(أ) تشجيع الحوار السياسي بغرض إيجاد عملية ذاتية الاستدامة لبناء توافق في الآراء بشأن القضايا الوطنية الهامة، بما في ذلك: المسائل الانتخابية؛ دور نهج العدالة الانتقالية في توطيد السلام والمصالحة الوطنية؛ تعزيز سيادة القانون؛ وإصلاح قطاع الأمن. وسيفتضي هذا من المكتب في جملة أمور، مواصلة بذل المساعي الحميدة، وتأدية خدمات الوساطة والتيسير؛ وإنشاء آليات تنسيق مناسبة بالاشتراك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، وتحديد وحشد الجهات الفاعلة الوطنية من أجل السلام؛ وكفالة إدراج غينيا - بيساو في المبادرات الإقليمية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

(ب) أن يتم على أساس الأولوية الأولى تطوير علاقات مدنية - عسكرية مستقرة من خلال إجراء إصلاح عميق للقوات المسلحة كمؤسسة تخضع للسلطة المدنية الديمقراطية. وفي مجال إصلاح قطاع الأمن، وهو عملية متعددة الأوجه، يتطلب ذلك جهودا مشتركة من جانب الحكومة والشركاء الثنائيين للبلد، مع إيلاء اهتمام خاص لإعادة الإدماج في الحياة

المدنية بصورة سليمة وتحفظ الكرامة للمشردين، بما في ذلك من خلال اتخاذ نهج كلي لإصلاح وكالات إنفاذ القانون، والأجهزة المشاركة في إقامة العدالة، فضلا عن تنشيط الاقتصاد حتى يتمكن من مواصلة أي تقدم قد ينجم عن إصلاح قطاع الأمن. وستدعى منظومة الأمم المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية للقيام بدور هام في دعم هذه العملية. كما سيقوم المكتب أيضا بمهمة بتشجيع تطوير آليات التنسيق الفعالة فيما بين مختلف الشركاء، والمناخين، وأصحاب المصلحة الوطنية؛

(ج) تشجيع تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على سبيل الأولوية العاجلة، خاصة وأن سهولة إتاحة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة قد أصبح مسألة تسبب القلق الشديد وتمثل تهديدا خطيرا لا بالنسبة لأمن البشر والاستقرار في غينيا - بيساو فحسب، وإنما بالنسبة لمنطقة غرب أفريقيا الفرعية برمتها. وفي هذا الصدد، ستعمل منظومة الأمم المتحدة بصورة وثيقة مع السلطات المختصة في غينيا - بيساو، ومع المكتب التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي تم إنشاؤه مؤخرا في البلد، من أجل متابعة وتنفيذ توصيات بعثة تقصي الحقائق وتنمية المشاريع التي زارت غينيا - بيساو في مطلع آذار/مارس؛

(د) تعزيز استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة والمتكاملة لبناء السلام، التي يقوم بتنسيقها مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ويدعمها فريق الأمم المتحدة القطري، عامة باعتبارها أداة مهمة لتعزيز جهود حشد الموارد؛ في ضوء الحقيقة التي مؤداها أن تعبئة الموارد من أجل غينيا - بيساو يرتبط ارتباطا وطيدا باستعادة ثقة المناخين اللازمة بشدة، من خلال إحراز تقدم يمكن قياسه في عمليات الإصلاح وفي توطيد الاستقرار في البلد؛

(هـ) ولمواءمة استخدام مواردها البشرية والمالية المتاحة، وكذلك من أجل السعي للحصول على موارد تكميلية بغية الاستجابة بمزيد من الفعالية لاحتياجات ولاياتها المنقحة، والاضطلاع بالأنشطة المبينة أعلاه، قد يلزم تعديل بعض الوظائف الحالية على وجه التحديد، وإنشاء وظائف جديدة، بما في ذلك '١' وظيفة موظف للشؤون السياسية لتقديم المساعدة لمواجهة عبء العمل المتزايد، وبالأخص، من أجل الاتصال بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، ولتيسير عملية الحوار السياسي، والاتصال بالمناخين والشركاء الدوليين الآخرين؛ '٢' موظف وطني أقدم للاتصال بالجهات الفاعلة الوطنية؛ '٣' موظف شؤون مالية من متطوعي الأمم المتحدة للمساعدة على إدارة الشؤون المالية بفعالية وكفاءة في مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو؛

و '٤' مترجم تحريري/مترجم شفوي للغة الانكليزية/البرتغالية. وسيحتاج المكتب أيضا إلى تمويل إضافي للسفر في المنطقة دون الإقليمية، وفي شتى أنحاء البلد، خارج العاصمة بيساو، ولإجراء مزيد من المشاورات المتكررة مع مجلس الأمن والمنظمات دون الإقليمية. وأخيرا ينبغي إعادة إدراج بند للتدريب في ميزانية المكتب، سواء بالنسبة للغات، ولا سيما البرتغالية والكريول، فضلا عن إجراء تدريب متخصص لأفراد مختارين من الموظفين في إدارة الصراعات ومهارات التيسير.

٣١ - ومن شأن موافقة مجلس الأمن على التوصيات الواردة أعلاه أن تمكن المكتب من زيادة جهوده، والعمل بصورة وثيقة مع الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، فيما يتعلق ببرامج إعادة الإدماج والتنمية والسلام والأمن في إطار استراتيجية مترابطة لبناء السلام.

٣٢ - ولئن كانت المسؤولية الرئيسية عن استكمال الانتقال السياسي وإدارة الصراع وإصلاح المؤسسات وإعادة إطلاق اقتصاد البلد، تقع على عاتق الحكومة والسكان، إلا أنني أطلب المجتمع الدولي بأن يظل على يقظته وسخائه، فيما يتعلق بدعم جهود البلد من أجل تحقيق السلام والتقدم. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على الجهود التي يبذلها شركاء التنمية لغينيا - بيساو، حيث ساعدت مشاركتهم على الأخذ بيد البلد إلى درب التقدم في الفترة قيد الاستعراض.

٣٣ - وأرحب أيضا بتمديد ولاية الفريق الاستشاري المخصص المعني بغينيا - بيساو التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأثق بأنه سيواصل القيام بالدور البناء الذي ما انفك يقوم به حتى الآن في دعم البلد من أجل تلبية أهدافه الإنمائية الملحة القصيرة والطويلة الأجل، وفي حشد الدعم الدولي لغينيا - بيساو.

٣٤ - وأخيرا أود أن أشيد بموظفي المكتب بقيادة ممثلي في غينيا - بيساو، جاو برناردو هنوانا، وفريق الأمم المتحدة القطري برمته، لمساهماتهم المتفانية في جهود بناء السلام في غينيا - بيساو.